



التحالف للتعويضات العادلة  
Coalition for Just Reparations  
هاو به يمانى بؤ قمره بوو كرنهوى داد بهر وه رانه

## التحالف للتعويضات العادلة يحث اللجنة المنشأة بموجب قانون الناجيات الأيزيديات على إسقاط شرط تقديم شكوى جنائية للحصول على تعويضات

تحالف التعويضات العادلة يحث اللجنة المسؤولة عن البت في الطلبات المقدمة بموجب برنامج التعويض العراقي للناجين من داعش (قانون الناجيات الأيزيديات) لإسقاط شرط الإثبات غير القانوني فوراً الذي يلزم تقديم شكوى جنائية إلى محاكم مكافحة الإرهاب من أجل الحصول على مزايا القانون.

من خلال تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (YSL)، أحرز العراق تقدماً كبيراً في معالجة مخلفات جرائم داعش ضد الأيزيديين و الأقليات الأخرى. يعد قانون الناجيات أيضاً أحد الأمثلة القليلة جداً للدول التي تتخذ إجراءات متعمدة لمعالجة حقوق واحتياجات الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (CRSV). إن عدم ضمان وصول الفوائد الموعودة بموجب هذا القانون إلى المحتاجين من شأنه أن يعرض هذا الإنجاز الكبير للخطر. نظراً لتركيز القانون على الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، فقد كرس أصحاب القرار المشاركون في العملية التشريعية قدراً كبيراً من الاهتمام لدمج النهج المرتكز على الناجيات في كل من قانون الناجيات واللوائح المرتبطة به، بما في ذلك بعض الضمانات لضمان حمايتهم. من بين هذه الضمانات، معايير الإثبات المتساهلة التي تم وضعها لتسهيل عملية التطبيق والمراجعة الفعالة والملائمة، دون وضع عبء لا داعي له على الناجيات أو زيادة خطر التعرض للصدمات من خلال الأساليب المجحفة للتحقيق والتحقق.

أدلى العديد من الناجيات بشهادتهن في السابق أمام الهيئات الحكومية وكذلك المنظمات غير الحكومية. وبالتالي، وفقاً للوائح قانون الناجيات الأيزيديات، يتعين على اللجنة أولاً استنفاد الأدلة الرسمية قبل اللجوء إلى دليل آخر (المادة 2/8) كما يمكن للناجيات تقديم مجموعة واسعة من المستندات لدعم مطالبهم بالتعويض مثل السجلات الحكومية، تقارير المنظمات غير الحكومية، وشهادات شهود عيان (المادة 1/8). ولإثبات صحة هذه الوثائق والتحقق من هوية الناجيات المؤهلات يجوز للجنة أيضاً مقابلة المتقدمين (المادة 3/8)، وقد تلقى أعضاؤها تدريباً لهذا الغرض.

في تطور مثير للقلق، أدخلت اللجنة المسؤولة عن مراجعة مطالبات التعويض الفردية والبت فيها، مطلب إثبات جديد لجميع الناجيات اللذين تقدموا بطلب للحصول على تعويضات بموجب قانون الناجيات - وهو شرط يفقر إلى الأساس القانوني في إطار القانون ولوائحه الداخلية كما يتعارض مع الضمانات المدرجة عمداً في هذه النصوص. تم توجيه الناجيات لتقديم شكوى جنائية أولاً إلى محكمة مكافحة الإرهاب في العراق الفيدرالي وتقديم مستندات التحقيق جنبا إلى جنب مع طلب الشمول بالتعويض. سيتم رفض الطلبات المقدمة من الناجيات اللواتي لم يقدمن وثائق التحقيق، بغض النظر عن العدد الكبير من الأدلة الموجودة مسبقاً التي تم جمعها من قبل الهيئات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك إمكانية مقابلة اللجنة للناجيات نفسها. لا يزال مصير الطلبات المقدمة بموجب هذا القانون قبل أن تُضمن اللجنة هذا الشرط غير واضح.

لا يتماشى هذا الشرط مع نص أو روح قانون الناجيات الأيزيديات، وسيمنع بشكل فعال الآلاف من الناجيات المؤهلات من الحصول على حقهن في التعويضات. وذلك لأن العديد من الناجيات سوف يمتنعن عن تقديم شكوى جنائية كي لا يعرضن أنفسهن لسوء المعاملة والإذلال والعار والوصمة التي قد تحدث أثناء هذه العملية. كما أن العديد من الناجيات لن يتقدموا بشكاوى بسبب مخاطر الحماية، لأنهم يفقدون إلى الثقة في القضاء العراقي للحفاظ على السرية. وينطبق هذا على جميع الناجيات المؤهلات بموجب قانون الناجيات الأيزيديات، ولكن بشكل خاص بالنسبة للإيزيديات والتركمان والمسيحيات والشبك الناجيات من العنف الجنسي والأطفال الأيزيديين الذين تم تجنيدهم قسراً من قبل داعش. من المحتمل أن يكون هذا المطلب مانعاً لأعداد كبيرة من الناجيات في الشتات الأوسع خارج العراق، والذين قد لا يكون لديهم أوراق التحقيق المطلوبة وقد يكونون غير قادرين أو غير راغبين في العودة إلى العراق بسبب مشقة الحصول على هذه الأوراق.



التحالف للتعويضات العادلة  
Coalition for Just Reparations  
هاوويهيمانى بۆ قهره بوو كوردنووهى دادپهروهرانه

بعض الأمتلة على الممارسات التعسفية من قبل القضاء العراقي ، شهد عليها أعضاء تحالف التعويضات العادلة ، تشمل:

-صرخ محقق على إحدى الناجيات الأيزيديات وأخبرها أنها "تكذب" وأنه "سوف يضعها في السجن بسبب ذلك". قالت الناجية في وقت لاحق إنها "لن تعود أبدًا [للإدلاء بإفادة] ، حتى لو أعطوها كل المال في العالم."

-أطلق موظفو المحكمة على الناجيات الشبك اسم "ماجدات" بطريقة ساخرة لإهانتهم

سيؤدي مطلب الشكوى الجنائية إلى مضاعفة تأثير انتهاكات داعش على الناجيات ، مما يجبرهم على المرور بتجربة انتهاك أخرى أو يحرمهم تمامًا من مزايا التعويض التي هم في أمس الحاجة إليها. وبالتالي يحث تحالف التعويضات العادلة اللجنة على إسقاط هذا المطلب على الفور واتباع المعايير المنصوص عليها في اللوائح ، والتي تخدم الأساس المنطقي لقانون الناجيات الأيزيديات المتمثل في "معالجة [الأضرار] الجسدية والنفسية والاجتماعية والمادية" التي يعاني منها الناجون ، " وخاصة النساء والأطفال " .